تقرير يدعو إلى توسيع قاعدة المانحين الدوليين في اليمن

■ ،،خاص / الثورة

دعا تقرير حكومي الى تعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن من خلال إيجاد استراتيجية واضحة للتعاون الدولي في مجال التنمية ، تعمل كافة الجهات الحكومية في ضوئها ، بما يكفل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد الخارجية للتنمية وبأقل مستوى من الشروط والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، وتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من ناحية ثانية.

وأكد ضرورة العمل على رفع القدرة الاستيعابية للجهات الحكومية للتمويلات الخارجية المتاحة لها ، من خلال رفع كفاءة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والخطط التنفيذية للمشاريع ، وآليات المتابعة والتقييم لتنفيذها، و رفع درجة التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية بشأنها .

ولفت الى أهمية التوسع في عملية الاستكشافات البترولية والغازية والمعدنية إلى جانب تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص الواعدة،وتعزيز الآليات والإجراءات المرتبطة بتوفير دراسات الجدوى الاقتصادية لها،والترويج لها داخلياً وخارجياً، بماينسجم وجذب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والمحلية للاستثمارفي مختلف المجالات الإنتاجية.

كما شدد التقرير المالي على أهمية زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد من خلال رفع كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المالية الخارجية المتاحة ، وكذا الموارد الذاتية المتاحة لمؤسسات القطاع العام والمختلط ، وتوسيع التكامل والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال تنفيذ المشاريع والعمل على تعزيز عملية الاتساق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية بتمويل المشاريع الإنمائية وبما يكفل تجنب الإزدواج في تنفيذ المشاريع وبما يتسق وتحقيق العدالة في توزيع هذه المشاريع من ناحية ، وتحقيق التخصيص الكفؤ لإجمالي الموارد المتاحة للتنمية من ناحية اخرى.

وشدد على السعي نحو تعزيز عملية التكامل والاتساق بين أهداف وسياسات وأولويات الموازنات العامة والخطط الإنمائية سواءً في مجال تحديد السياسات والإجراءات العامة وأولويات تنفيذها ، أو تحديد سقوف الاستخدامات والموارد والعجز بما يتناسب والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، أو تحديد أولويات تخصيص النفقات العامة، بما في ذلك استكمال معالجة وضع الصناديق الخاصة ، والوحدات العامة غير الهادفة للربح بما يحقق عنصر التغطية والشمول في الموازنة العامة وفق استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة .

وأكد على العمل على تعزيز التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص المحلي لتحديد الإجراءات والخطوات الكفيلة بتهيئة الظروف العملية لمشاركة القطاع الخاص في رسم وتنفيذ وتقييم السياسة الاقتصادية من ناحية ودفع القطاع الخاص للقيام بدوره في قيادة عملية التنمية من خلال توجيه استثماراته للمشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات وبالأخص الإستراتيجية منها وبما ينسجم مع الأولويات التنموية وبناء مسار سريع لتحقيق تقدم محرز في أهداف التنمية الألفية وحشد موارد إضافية لها من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين.

لجان ميدانية لتحصيل الواجبات الزكوية بمحافظة صنعاء

■ ،، صنعاء/سبأ

ناقش اجتماع بمحافظة صنعاء أمس برئاسة مدير عام الواجبات الزكوية محمد عبده حجر الآلية الخاصة المتبعة لتحصيل الواجبات الزكوية وكيفية التعاون مع المكلفين.

وأكد الاجتماع الذي حضره مديرو فروع الواجبات في المديريات أن الزكاة لا يجب أن تتأثر بالمتغيرات السياسية الحالية كونها تمثل ركن أساسي من أركان الإسلام.

وشدد على ضرورة قيام الجميع بدورهم والاستعانة بالعلماء وخطباء المساجد والمرشدين لنشر الوعي لدى المواطنين وحثهم على الاندفاع الطوعي لتسديد الزكاة في مصارفها المحددة بحسب القوانين.

وقد خرج الاجتماع بعدد من التوصيات الهادفة إلى تحسين مستوى الأداء، وكلف لجان ميدانية للنزول لمتابعة كبار المكلفين والشركات الصناعية والتجارية.

ورشة عمل بصنعاء حول تراجع دليل المعلم التقني والمهني

■ ،، صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء ورشة عمل خاصة بمناقشة ومراجعة واقرار دليل المعلم التقني التي ينظمها على مدى يومين قطاع المعايير والجودة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني بصنعاء.

وتهدف الورشة التي يشارك فيها عدد من المفتشين والموجهين من ديوان عام الوزارة وكذا مدرسين من معاهد مهنية وتقنية في أمانة العاصمة، وتعز، والحديدة، وحضرموت إلى تطوير مهارات وقدرات المعلمين بالمفاهيم والأساليب الجديدة للتدريس وتعريفهم بعملية التخطيط وإدارة العملية التعليمية والتقييم والمتابعة للنتائج الخاصة بالتدريس وكيفية حل المشكلات والتعامل مع الطلاب.

وأوضحت وكيلة القطاع الدكتورة ابتهاج الكمال أن مناقشة واقرار دليل المعلم يعتبر جزء من برنامج يقوم بتنفيذه القطاع لتطبيق نظام ضمان الجودة في بعض المعاهد المهنية والتقنية في محافظات تعز والحديدة وحضرموت.

واشارت إلى أن الورشة ستتناول مراجعة واقرار برنامج تهيئة الخريجين لسوق العمل من خلال إعداد خطة وبرنامج تدريبي لتزويد الخريجين ببعض المهارات التي تساعدهم في الحصول على وظيفة بعد التخرج، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبيه حول مهارات البحث عن العمل .

دراسة: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أسهم في دعم النشاط الاقتصادي

■ ،،خاص / الثورة

أكدت دراسة أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد أسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو، إلا أن دور البنوك في الوساطة المالية لازال محدودًا ، حيث يمثل متوسط الائتمان السنوي الممنوح للقطاع الخاص نحو٢٦,٣٪ من إجمالي أصولها خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بالبنوك الأخرى للدول المجاورة ، في حين تستثمر معظم أصولها في موجودات عديمة المخاطر كأذون الخزانة.

ووفقا للدراسة فقد بلغ الائتمان للقطاع الخاص عام ٢٠٠٩م مبلغ ٤٠٤ مليارات ريال مقارنة بنحو ٤٢٣,٨ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بنقص قدره ١٩,٨ مليار ريال وبمعدل نمو سالب بلغ ٤,٧٪ ، بينما كان في العام ٢٠٠٧م حوالي ٣٥٩,٥ مليار ريال.

وأظهرت بيانات الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية إلى ارتفاع نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤٪ عام ٢٠٠٦م إلى ٢٩٪ عام ٢٠١٠م.

وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد تضمنت الخطة الخمسية الثالثة العديد من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية والتنمية الاقتصادية ،غير أن هذه النسبة أقل من النسبة المستهدفة في إطار المراجعة النصف المرحلية لخطة البالغة ٥٠٪.

ومن ناحية أخرى أكدت الوزارة أن هناك تحسناً نسبياً في دور القطاع المصرفي في تنمية الوساطة المالية، حيث انخفضت نسبة العملة المتداولة إلى إجمالي الودائع من ٤٨٪ عام ٢٠٠٦م إلى ٤٠٪ عام ٢٠١٠م.،وفي المقابل ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع من ٥٥,٥٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٧٠٪ عام ٢٠١٠م، وفي نفس السياق ارتفعت نسبة إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١١,١٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٦,٥٪ عام ٢٠١٠م، كما أن نسبة القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى إجمالي قروض القطاع الخاص قد نمت من ١,٩٪ عام ٢٠٠٦م إلى ١٥,٥٪ عام ٢٠١٠م، ولكن بالرغم من ذلك لم تتحسن نسبة القروض الموجهة إلى القطاعات المنتجة من إجمالي قروض القطاع الخاص بل أنها انخفضت من ٢٤,٤٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٨,٩٪ ٢٠١٠م، مما يشير إلى تراجع دور القطاع المصرفي في تمويل القطاعات الإنتاجية.

وبلغ صافي الأصول الخارجية عام ٢٠٠٩م نحو ٤٢٨ مليار ريال مقارنه بمبلغ ٣٠٨,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٨م محققه معدل نمو بلغ ٣٨,٧ ٪ ، مقارنة بنحو ١٠,٩٪ في العام ٢٠٠٧م

وأظهر تقرير حكومي أنه تم تحقيق معدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٧م-٢٠٠٩م ،ويلاحظ تحسن في الأهمية النسبية للقطاع المصرفي اليمني حيث ارتفعت الأهمية النسبية لأصول القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥,٣٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٢٧,٦٪ نهاية ٢٠٠٩م.

وارتفعت احتياطات البنوك (نقد محلي في خزائن البنوك ، وكذلك الأرصدة لدى البنك المركزي من ٢١٥,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٨م إلى٢٣٢,٩ مليار ريال عام ٢٠٠٩م محققة زيادة مبلغ ١٧,٧ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ ٨,٣ ٪ ، بينما كانت في العام ٢٠٠٧م نحو٢٠٨,٣ مليار ريال ، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الودائع بالعملات المحلية والأجنبية .

الميزان التجاري يحقق عجزاً يصل إلى ٠,٥٧٪ سنوياً

■ خاص / الثورة

حقق الميزان التجاري عجزاً سنوياً بلغ في المتوسط ٠,٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٠م، وهي نسبة أدنى من النسبة المستهدفة في إطار الخطة الخمسية الثالثة والبالغة ١,٢٪ في المتوسط.

وبينت وزارة التخطيط أن عجز الميزان التجاري يعود إلى نمو الواردات السلعية بمعدل أكبر من معدل نمو الصادرات السلعية خلال فترة الخطة حيث نمت الواردات بمتوسط سنوي بلغ ١٤,١٪, بينما نمت الصادرات بمتوسط سنوي بلغ ١٠,٢٪ .

وارجعت ذلك إلى عدد من الأسباب زيادة الطلب المحلي في ظل العجز القائم وضعف القدرة الإنتاجية المحلية لتغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة ، الأمر الذي انعكس في زيادة الواردات السلعية بصورة كبيرة خلال الفترة والزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء والمواد الخام الأولية في الأسواق العالمية وبالذات في عام ٢٠٠٧ .٢٠٠٨م بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وبالتالي زيادة قيمة فاتورة الواردات السلعية والخدمية وتراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية .

كما أن العجز في عام ٢٠٠٩م يعود أساسا إلى تراجع القيمة الإجمالية للصادرات السلعية نتيجة تراجع حصيلة الصادرات النفطية بسبب تراجع كمية الصادرات النفطية من جهة ومن جهة أخرى تراجع مستوى أسعار النفط بصورة كبيرة خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م .

دورة تدريبية حول تحليل البيانات الديمغرافية

■ ،، الثورة/شوقي العباسي

تبدا غدا بصنعاء فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتحليل البيانات الديمغرافية واستخدام البرامج الحديثة في عمل الاسقاطات السكانية المستقبلية والتي تنظمها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتنسيق مع صندوق الامم المتحدة للسكان بصنعاء بمشاركة ٢٠ متدربا من موظفي المجلس الوطني للسكان.

واوضح منسق مشروع صندوق الأمم المتحدة في المجلس الأخ حسين محمد أبوطالب ان الدورة تهدف إلى تدريب المشاركين على كيفية تحليل البيانات الديمغرافية واستخدام البرامج الحديثة في عمل الاسقطات السكانية في المستقبل، بالاضافة إلى تعزيز المهارت لدى المشاركين في هذا المجال لما من شانه الاسهام في تاهيل كوادر المجلس في العمل السكاني.

واشار أبوطالب إلى أهمية دراسة الخصائص الديمغرافية للسكان كونها توضح الأساس الاجتماعي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعد المنطلق الرئيسي من أجل وضع البرامج والخطط التنموية، بالاضافة إلى انها تقدم وصفاً للمجتمع السكاني من خلال رصد عدد السكان ومعدلات نموهم وتركيبهم العمري والنوعي وحجم القوة البشرية ومعدلات الولادة والوفيات ومتغيرات ديمغرافية أخرى مما يعطي فرصة للمقارنة بين المجتمعات السكانية المختلفة أو في المجتمع الواحد خلال فترات زمنية مختلفة.

واضاف منسق المشروع ان المؤشرات تتيح معرفة عوامل التغيير السكاني وأنماط توزيعهم ما يفيد في عملية التنبؤ وإجراء الإسقاطات السكانية للعديد من الظواهر الديمغرافية ويساعد في فهم المتغيرات السكانية وبالتالي التأثير عليها ووضع الحلول المناسبة للمشكلات، لافتاً إلى ان عملية تحليل البيانات الديمغرافية من شانها ان تساهم في الاستراتيجيات ورسم السياسات لمختلف جهات الدولة.

بشار إلى ان المشاركين في الدورة سيتلقون العديد من المحاضرات العملية والنظرية وتعلم أفضل الأسس والمنهجيات لعمليات تحليل البيانات عن طريق مناقشة وعرض الأساليب الحديثة والمنهجيات العلمية في عمليات التحليل البيانات سواء كانت في الجوانب السكانية الديمغرافية أو الجوانب الاقتصادية.

معرض للمنتجات الوطنية بعدن

■ ،،عدن/سبأ

تجري حالياً بعدن الاستعدادات الفنية لإقامة معرض المنتجات الوطنية اليمنية المزمع افتتاحه في ٢٢ مايو بعدن مول بمشاركة ٢٨ سيدة أعمال بالمحافظة.

واستعرض الاجتماع الذي شاركت فيه سبع جمعيات تنموية نسوية ونظمته إدارة التنمية الاقتصادية وصناديق الاقراض المحلية وبنك التسليف الزراعي جملة من القضايا المتعلقة بالترتيبات والخطوات الأخيرة للمعرض والذي سيضم ٢١ جناحا تحتوي على إبداعات النساء من الخياطة والتطريز وحياكة علم الجمهورية اليمنية وعرض منتجات الحلويات والبخور وفتح محل للكوافير وتزيين الأعراس ويوم مفتوح مجانا لزوار المعرض.

كما استمع اللقاء إلى جملة من الآراء والأفكار والمقترحات التي ستساعد في إنجاح إقامة المعرض من قبل الجهات المنظمة والمشاركة في اللقاء.